قطعنا 50 في المئة من المدة الزمنية لإنجاز هذا المشروع

عمادي : الكويت ستطلق نظام «شبكة النقاط المرجعية» لتحديد الأراضي باستخدام 13 برجاً

خطة التنمية المستقبلية للبلاد تتطلب الخروج خارج الحيز الجغرافي الخاص بالمناطق الحضرية المأهولة

قال نائب المدير العام لبلدية الكويت لشؤون المساحة المهندس عبدالله عمادي امس ان البلدية في طور اطلاق نظام المساح الجديد «شبكة النقاط المرجعية» لتحديد الاراضي والمواقع من خلال 13 برجا مثبتة في جميع انحاء الكويت ومتصلة بالاقمار الصناعية.

واضاف عمادي لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان نظام المساح الجديد سيقوم بتحديد الاحداثيات المساحية باستخدام احدث التقنيات الالكترونية المتطورة للاراضي والمواقع التي يتم تخصيصها لاقامة مختلف المشاريع سواء أكانت اسكانية او صناعية او زراعية او مرافق حكومية مشيرا الى ان البلدية قطعت 50 في المئة من المدة الزمنية لانجاز هذا المشروع.

واوضح ان خطة التنمية المستقبلية لدولة الكويت تتطلب الخروج خارج الحيز الجغرافي الخاص بالمناطق الحضرية المأهولة او القائمة فعليا والتوجه نحو مناطق خارج الخط التنظيمي للدولة بمشاريع كبيرة تتيح ايجاد فرص عمل كثيرة للمواطنين وفتح المجال للاستثمارات الخارجية.

واشار الى الدور المهم لبلدية الكويت في دعم الخطة التنموية للدولة من خلال دراسة المشاريع وابداء الرأي الفني والتنظيمي فيها مبينا انه في حال الموافقة على مشروع من المشاريع يتم تحويله الى ادارة المساحة لدراسته ميدانيا على الطبيعة ومعرفة مدى توافقه مع ما هو موجود فعليا.

وذكر عمادي ان عملية المساح وتحديد المواقع تحتاج الى دقة عالية وتثبيت نقاط ارضية ثابتة للاحداثيات كما هو الحال في المناطق السكنية باستخدام نظام «شبكة النقاط المرجعية» المزمع تنفيذه في القريب العاجل.

ولفت الى ان نظام المساح المعمول به حاليا في بلدية الكويت يستخدم شبكة نقاط ارضية يتراوح عددها من 2500 الى 3000 نقطة في حين انه في نظام «شبكة النقاط المرجعية» الجديد لا يتعدى عدد النقاط المستخدمة 13 نقطة على شكل ابراج مثبتة في جميع انحاء البلاد.

وقال ان تكلفة عملية المساح الواحدة حسب النظام المعمول به حاليا ليست ثابتة بل تختلف باختلاف المنطقة المراد تثبيتها والوصول اليها في حين لا تتجاوز التكلفة في نظام المساح الجديد 500 الف دينار حسب عدد النقاط.

عملية المساح وتحديد المواقع تحتاج إلى دقة عالية وتثبيت نقاط أرضية ثابتة للاحداثيات

عبدالله عمادي

سيكون هناك غرفة تحكم في البلدية لتتبع تحركات المساح ومعرفة البيانات التي قام بإدخالها وتثبيتها

وافاد عمادي بان درجة الدقة في تحديد المواقع والاراضي في نظام «شبكة النقاط المرجعية» الجديد تعد عالية جدا ونسبة الخطأ لا تتجاوز سنتيمترا واحدا في حين قد تبلغ في نظام المساح المعمول به حاليا 10 سنتيمترات. واوضح ان نظام شبكة النقاط الارضية المعمول به حاليا يحتاج الى صيانة دورية لجميع النقاط وتوضيح ما هو قائم وما تم تدميره واعادة انشائه بتكلفة مادية ليست منخفضة على الاغلب في حين يحتاج نظام المساح الجديد الى التاكد من وصلات الجهاز ودقة رصده فقط.

درجة الدقة في تحديد المواقع والاراضي في النظام الجديد عالية جدا ونسبة الخطأ لا تتجاوز سنتيمترا واحدا

وذكر ان شبكة النقاط الارضية الموجودة حاليا يسهل تدميرها لانها مثبتة بحجر رصيف او غطاء منهول وتحتاج الى طاقم كبير من العاملين في حين لا يمكن في نظام شبكة النقاط المرجعية تدميرها بسهولة لانها مثبتة فوق مبان حكومية وعلى ارتفاعات عالية وتحتاج الى عام واحد فقط عند عملية رصد احداثيات موقع معين.

واضاف انه عند خروج المساح لرصد موقع معين فان كل ما يحتاج اليه هو جهاز كمبيوتر لوحي صغير يتصل بواسطة الانترنت بجميع الابراج الموجودة في انحاء الدولة ويأخذ منها المعلومات التي يحتاج اليها عن الموقع المخصص في اقل من ساعة.

وبين انه بعد عملية تثبيت الارض التي تم تخصيصها من قبل المجلس البلدي تقوم ادارة المساحة في البلدية بالتاكد من طبيعة الارض المخصصة ودراستها من جميع النواحي ثم يتم بعد ذلك رفع «الكروكي» الخاص بها ورسم المخططات المساحية النهائية.

واشار الى انه سيكون هناك غرفة تحكم «كنترول» في البلدية لتتبع تحركات المساح ومعرفة البيانات التي قام بادخالها وتثبيتها اضافة الى ان بامكان الجهات الحكومية الاخرى والشركات ايضا استخدام هذا النظام مقابل رسوم مادية سواء على شكل اشتراك شهري او سنوي بالتنسيق مع بلدية الكويت.

وحول المشاريع التي تنوي بلدية الكويت اطلاقها في المستقبل القريب ذكر المهندس عمادي ان منها مشروع التصوير الجوي لدولة الكويت المستخدم في الدراسات التي تقوم بها البلدية من حين الى آخر لبعض المواقع في البلاد.

واوضح ان التصوير الجوي يساعد على معرفة المواقع الحضرية وغير الحضرية ويسهم في الفصل في قضايا ادعاءات الملكية مبينا ان آخر تصوير جوي للدولة كان في سنة 2008 وان الكويت تعد من اوائل الدول الخليجية في استخدام هذه التقنية المساحية

رفع 53 سيارة مهملة ومصادرة 12 دراجة نارية

«البلدية»: تكثيف الحملات الميدانية للحد من ظاهرة تأجير البقيات والباعة الجائلين

التصدي للمظاهر السلبية في مختلف محافظات الكويت وتطبيق القانون على المخالفين

حذرت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت من عمليات تأجير الدرجات النارية « البقيات» بإختلاف انواعها في جميع المناطق خاصة في المنزهات والأماكن السياحية نتيجة الذاعيات الخطيرة التي قد تنجم عنها وتعريض حياة مستخدميها ورواد تلك الأماكن للخطر لافتة إلى أن الأجهزة الرقابة بالمرصاد لكل من يقوم بتأجيرها والعمل على مصادرتها فورا ، فضلا عن إتخاذ كافة الإجراءات القانونية في هذا الجانب .

وأكدت الإدارة في بيانها عن إستمرار مواجهة مختلف المظاهر السلبية في مختلف المحافظات سواء المتعلقة بظاهرة السيارات المهملة بالشوارع والساحات العامة او على صعيد الباعة المتجولين إيمانا وحرصا من الأجهزة الرقابية بتطبيق القانون من أجل نظافة الشوارع والميادين وحرصا على سلامة الجمهور ، مشيرة إلى أن إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة الأحمدي تمكنت من رفع 53 سيارة مهملة منها 6 سيارات من الباعة المتجولين ومصادرة 12 دراجة نارية « بقي» خلال عملية تأجيرها على رواد منتزه الخيران.

وأوضحت إدارة العلاقات العامة بالبلدية أن الحملات الميدانية التي نفذها قسم الباعة المتجولين بفرع بلدية محافظة الأحمدي تأتي تزامنا مع دخول موسم الصيف وما يصاحبه من زيادة نشاط الباعة المتجولين من خلال عرض بضائعهم على الطرقات الرئيسية والسريعة معرضين حياة مستخدميها للخطر ، فضلا عن مخالفتهم للوائح وانظمة البلدية ، وأوضحت أن الأجهزة الرقابية هدفها حماية وسلامة الجمهور من تناول أي مواد غذائية غير مستوفية للاشتراطات الصحية كون أن هذه المواد الغذائية التي بحوزتهم لا تخضع لعمليات الفحص إلى جانب عرضها للبيع بظروف غير صحية .

رفع السيارات المهملة

البلدية تحذر من تأجير الدراجات

وعلى خلفية قيام البعض بتأجير الدراجات النارية « البقيات » لصغار السن بمناطق المنتزهات بالخيران أكدت الإدارة أن الأجهزة الرقابية من خلال قيام قسم الباعة المتجولين بفرع بلدية الأحمدي خلال حملاته المكثفة من مصادرتها حماية لأرواح روادها من الحوادث التي قد تنجم عنها ، فضلا عن تعريض حياة مستخدمي الطريق والمشاة للخطر ، لافتة إلى أن الحملات الميدانية مستمرة في هذا الجانب بصفة مستمرة خاصة في عطلة نهاية الأسبوع تحقيقا للمصلحة العامة .

بدورها تقدمت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت بالشكر والتقدير لمديرية الأمن بمحافظة الأحمدي لمساندتها فريق العمل اثناء تنفيذه لمهامه خلال الحملات الميدانية التي إستمرت على مدى يومين ، مثمنة تلك الجهود التي كان لها الأثر البالغ في نجاحها والتصدي للتجاوزات وتطبيق القانون على المخالفين .

يهدف لاكساب المشاركين خبرة الخطابة والتأثير

«البلدية» تختتم برنامج المهارات المتقدمة للتحدث والإلقاء

المشاركون بلة البرنامج

اختتمت إدارة التطوير الإداري والتدريب البرنامج التدريبي « المهارات المتقدمة للتحدث والإلقاء في المحافل الداخلية والخارجية » وذلك بالتعاون مع مركز اكسفورد للاستشارات الإدارية والاقتصادية والتدريب

وواوضحت ادارة العلاقات العامة في بلدية الكويت ان هذا البرنامج عقد خلال الفترة من 18-22مايو الجاري ويهدف إلى تعريف المشاركين بمهارات التحدث والإلقاء وإكسابهم مهارات التحدث والخطابة والتاثير في الآخرين

جدير بالذكر أن قطاع التطوير الإداري والتدريب الإداري يعمل على تنفيذ البرامج التدريبية المحلية مع مختلف الجهات التدريبية في القطاع الحكومي والخاص وذلك لرفع كفاءة مستوى موظفي البلدية في مختلف الإدارات وإن الإدارة مستمرة في تنظيم مثل هذه البرامج

وقد شارك في هذه الدورة عدد «6» من موظفي وموظفات البلدية من مختلف القطاعات وحاضر فيها الدكتور عبدالله بدران وقد قام بتوزيع شهادات إتمام الدورة لهم

بمشاركة 20 متدربا يمثلون دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون الخليجي

اختتام اللقاء التدريبي حول «دور ديوان المحاسبة في التدقيق على البعثات الدبلوماسية بالخارج»

اختتم ديوان المحاسبة لقاء تدريبيا حول موضوع «دور ديوان المحاسبة في التدقيق على البعثات الدبلوماسية بالخارج والمكاتب التابعة لها» والذي عقد خلال الفترة من 18 إلى 22 مايو 2014.

وفي ختام البرنامج أكد مدير إدارة المنظمات الدولية فيصل الانصاري على ضرورة الإستفادة مما طرح من موضوعات خلال البرنامج نظرا لأهمية الموضوع وما تمثله الرقابة عليه من تفعيل لدور البعثات الدبلوماسية بالخارج والمكاتب التابعة لها، وتحقيق الهدف منها منوه إلى ضرورة تبادل الخبرات بين الدواوين في هذا المجال لما يحققه ذلك من تميز في الأداء الرقابي للدواوين.

وقد أصدر المشاركون في البرنامج وعددهم 20 متدربا يمثلون دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عددا من التوصيات من بينها ضرورة الإستعانة بمكاتب تدقيق خارجية لتغطية الجوانب المتخصصة مثل الجوانب الطبية في المكاتب والبعثات الدبلوماسية.

كما أوصوا بأهمية الاستعانة بخبرات متخصصة لتغطية الجوانب الفنية خلال فترة الفحص والتدقيق على البعثات الدبلوماسية بالخارج مما لها كبير الأثر في دعم راي جهاز الرقابة، ومثال على ذلك الاستعانة بالأطباء في مهام الفحص والتدقيق على المكاتب الصحية بالخارج.

الأنصاري : لا بد من الاستفادة مما طرح خلال البرنامج لأهميته في الأداء الرقابي للدواوين

صورة جماعية للمشاركين

ودع المشاركون إلى تفعيل دور إدارات الرقابة الداخلية في الجهات الحكومية على أن تقوم بإصدار تقارير دورية منتظمة، وكذلك تفعيل دور الرقابة الداخلية على أعمال لمكاتب والبعثات الدبلوماسية بالخارج، بالإضافة إلى ادراج أعمال الفحص والتدقيق على استثمارات الصناديق السيادية في الخارج ضمن مهام الرقابة على البعثات الدبلوماسية بالخارج.

وأكدوا على اهمية الاستعانة بالأنظمة المالية الآلية والتأكيد على الجهات الحكومية بضرورة التحويل الآلي في المعاملات بين الجهات والبعثات الدبلوماسية بالخارج، والاستفادة من تجربة سلطنة عمان في هذا المجال، بالإضافة الى تفعيل نظام الربط الالي بين الجهات والبعثات الدبلوماسية التابعة لها بالخارج وتفعيل دور الرقابة على الأداء اسوة بما هو معمول به في أجهزة الرقابة العليا.

المشاركون : ضرورة الاستعانة بخبرات متخصصة لتغطية الجوانب الفنية خلال الفحص والتدقيق على البعثات

وأشاروا إلى أهمية استخدام البرامج الآلية لأعمال الرقابة والفحص مثل برنامج MK insight المعمول به في ديوان الرقابة المالية والإدارية في مملكة البحرين، أو برنامج Team Mate المعمول به في كل من جهاز الرقابة في السعودية وقطر، والاستفادة من تجربة الدول سالفة الذكر في هذا المجال.

وأوصى المشاركون بالتوجيه للبعثات الدبلوماسية بالخارج بإعداد نماذج موحدة لجرد الصناديق الشهرية وجرد المستودعات سنويا، وأن تحتوي على أربع نسخ حيث تحتفظ البعثة الدبلوماسية بنسخة في مقر البعثة وترسل النسخ الأخرى الى كل من وزارة المالية وجهاز الرقابة الأعلى والوزارة التابعة لها البعثة الدبلوماسية بالخارج.

ومن ضمن توصيات اللقاء ايضا ضرورة انشاء نظام مالي واضح ومعتمد في المكاتب والبعثات الدبلوماسية بالخارج، واعداد دليل للرقابة على تلك البعثات، إضافة إلى استخدام برامج التدقيق باستخدام الحاسب الآلي في